A42-WP/101[1]
EX/44
28/7/25

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٣: أمن الطيران — السياسة العامة

آليات التنسيق بين هيئة الطيران المدني والسلطة المسؤولة عن الأمن الإلكتروني من أجل تحسين أساليب الإدارة

(ورقة مقدمة من المملكة المغربية)

الموجز التنفيذي

من شأن تعزيز آليات التنسيق بين هيئات الطيران المدني والسلطات المسؤولة عن الأمن الإلكتروني لدى الدول أن تكفل اتباع نهج متناغم ومتسق على المستوى الوطني فيما يتعلق بالأمن الإلكتروني في مجال الطيران المدني.

الإجراء: يُرجى من الجمعية العمومية القيام بما يلي:

أ) الإحاطة علما بالاقتراح المقدم في ورقة العمل هذه؛

ب) تشجيع تعزيز التعاون بين هيئات الطيران المدني وسلطات الأمن الإلكتروني؛

ج) دعوة الإيكاو إلى وضع إرشادات بشأن البند الإجرائي ٢-٤ من خطة عمل الإيكاو للأمن الإلكتروني.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي المتمثل في ضمان السلامة والأمن لكل رحلة جوية.
الآثار المالية:	يُتوقع تنفيذ الأنشطة المُشار إليها في هذه الورقة في حدود الموارد المتاحة في الميزانية العادية و/أو من المساهمات من خارج الميزانية.
المراجع:	خطة عمل الأمن الإلكتروني، الطبعة الثانية — يناير ٢٠٢٢

[1] هناك نسختان باللغتين الإنجليزية والفرنسية قدمتهما المملكة المغربية.

١ – المقدمة

١–١ لا يفتأ المشهد التكنولوجي في قطاع الطيران يشهد تطورا لا يتوقف، حاملا في طياته دون شك بشائر مزدهرة بكنوز من المزايا. ولكن بموازاة هذه التطورات، يأتي مشهد تهديدات يتطور بشكل مطرد حاملا معه مخاطر إلكترونية، وذلك بسبب اعتماد منظومة الطيران بشكل كبير على البنية التحتية الرقمية، مما يجعل القطاع عرضة لنقاط ضعف محتملة تستلزم المبادرة إلى التعاون واتخاذ إجراءات فورية.

١–٢ ونظرا إلى الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرة الطيران المدني على الصمود في مواجهة التهديدات الإلكترونية، تقترح ورقة العمل هذه تسليط الضوء على مبادئ التعاون بين هيئات الطيران المدني وسلطات الأمن الإلكتروني سعيا إلى إنشاء آليات تنسيق قوية.

٢ – المناقشة

٢–١ من المسلّم به على نطاق واسع أن الأمن الإلكتروني مجال متغلغل وعابر للقطاعات بطبيعته. ولهذا الغرض، لجأت دول عديدة إلى إنشاء سلطة مسؤولة عن الأمن الإلكتروني تتولى تنسيق تنفيذ استراتيجيات الأمن الإلكتروني في جميع القطاعات. وقد أُدرج البند الإجرائي ٢–٤ في خطة عمل الإيكاو للأمن الإلكتروني (CyAP 2.4) لتحسين أساليب إدارة الأمن الإلكتروني في قطاع الطيران داخل الدول من خلال تعزيز آليات التنسيق فيما بين هيئات الطيران المدني والسلطات المسؤولة عن الأمن الإلكتروني.

٢–٢ ويمكن ربط التنسيق والمناغمة بين لوائح الطيران المدني ومتطلبات الأمن الإلكتروني بالعديد من جوانب الأمن الإلكتروني، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

٢–٢–١ الإبلاغ عن الوقائع الإلكترونية:

من خلال تنفيذ قنوات وبروتوكولات اتصال فعَّالة للإبلاغ عن الوقائع، حيث يمكن المبادرة إلى لفت انتباه السلطات المختصة إلى انتهاكات الأمن الإلكتروني.

٢–٢–٢ تقييم التهديدات والمخاطر الإلكترونية:

يتيح العمل معا على وضع إرشادات لإدارة المخاطر الفرصة لتقييم التهديدات الإلكترونية المتعلقة بقطاع الطيران على نحو أفضل، كما يضمن القدرة على تحديد التهديدات المحتملة بشكل استباقي، مما يسمح لقطاع الطيران بمواكبة تطور المخاطر الإلكترونية.

٢–٢–٣ الإشراف على الأمن الإلكتروني:

يضمن إشراك سلطات الأمن الإلكتروني في عملية الإشراف على تدابير تنفيذ الأمن الإلكتروني توافق معايير القطاع مع أحدث الممارسات في مجال الأمن الإلكتروني، والتكيف بشكل فعَّال مع التهديدات الناشئة.

٢–٢–٤ التدريب والخبرة الفنية:

تعمل الجهود التعاونية في تصميم وتنفيذ برامج التدريب على الأمن الإلكتروني وتبادل أفضل الممارسات في هذا الصدد على تعزيز القاعدة المعرفية الجماعية وضمان إعداد العاملين في مجال الطيران بشكل جيد للتعرف على التهديدات الإلكترونية المحتملة والتصدي لها.

٣- الخلاصة والاستنتاج

٣-١ يخلق التنسيق والتعاون الفعَّالين بين هيئات الطيران المدني وسلطات الأمن الإلكتروني تآزرا يعزز الوضع الأمني العام لقطاع الطيران. ومن خلال تعزيز الاتصالات وتضافر الجهود وتبادل الخبرات، يمكن لقطاع الطيران معالجة الطبيعة الديناميكية والمتطورة للتهديدات الإلكترونية والتخفيف من حدتها بشكل أكثر فعالية، وضمان سلامة وأمن السفر الجوي العالمي.

— انتهى —